

مقدمة

يتسم موضوع التجارب الطبية بأهمية بالغة الخطورة ولاسيما ما تعلق منه بالمسؤولية المدنية الناشئة عن تلك التجارب ووقوعها على الانسان الذي تسعى الشرائع السماوية والتشريعات الوضعية الى ضمان حياته وسلامة جسده , فالتطور العلمي الطبي والتكنولوجي وما صاحبه من مشكلات جديدة انما جعل الانسان في وضع معقد وافرز حاجات وضرورات هي أحوج ما تكون الى التنظيم ووضع الحلول المناسبة بغية حماية حق الانسان في الحياة والسلامة والاحتفاظ بالكرامة الانسانية في مواجهة ما يمكن أن تتعرض له من اعتداء في خضم هذه التطورات والمستجدات, ومن ثم أرساء أسس متينة ومستقر ثابت للمسؤولية الناشئة عن ذلك بوجه عام وللمسؤولية المدنية بوجه خاص بما يواكب تلك التطورات التي يمكن أن تمتهن قيمة الانسان وهي غاية , لتجعل منها وسيلة من خلال جعل هذا الانسان محلاً لاجراء تجارب علمية طبية لامصلحة ولا فائدة له فيها أو جعله مختبراً لتجارب طبية بقصد معالجته من مرض معين من دون ايلاء نظر الى ما يمكن ان تصيبه يقيناً من اضرار كبيرة أو صغيرة جراء ذلك , وهذا بحد ذاته ينطوي على استهانه بالغة بحقه في الحياة وسلامة الجسد ومن ثم أستخفاف بالجوهر الانساني و قدسيته *

واذن فلاشك بعد هذا أن موضوع المسؤولية المدنية الناشئة عن التجارب الطبية لهو موضوع جدير بالبحث ولاسيما إذا علمنا أن هذه التجارب قد تؤدي بحياة الانسان الذي تجرى عليه أو تورثه عللاً وعاهات أو عجزاً كلياً أو جزئياً قد يمتد أثره الى اشخاص آخرين يكونون له مشاعر الحب والاعتزاز ولاسيما أولئك الاشخاص الذين يتولى إعالتهم.

والحقيقة أن المسؤولية المدنية الناشئة عن التجارب الطبية , بحكم طبيعتها , يتنازعها اتجاهان يقفان على طرفي نقيض :

-اتجاه يدعو الى اطلاق حرية الطبيب والباحث من القيود القانونية وتحريره مما تزرع في داخله من مخاوف تغل عقله ويده وتقعده عن السعي الى التطوير وما فيه من اكتشافات جديدة ,
تخدم الوطن والانسانية *

اما الاتجاه الاخر فهو اتجاه يدعو الى احترام حق الانسان في الحياة ومعصومية الجسد والكرامة الانسانية ومن ثم يحرص, ايما حرص , على عدم المساس بأي من هذه القيم الغالية والمقاصد السامية ما لم تقتض ذلك مصلحة عليا أرجح يقرها القانون . ومن هنا تبدو الصعوبة كأداء في التوفيق بين هذه الاعتبارات المتعارضة ومن ثم تبدو الحلول القانونية المطلوبة غايةً قصوى تتطلب الاستيعاب والحكمة وبذل أقصى الجهود في الاستقراء وربط الاسباب بالنتائج .

ولعل مما يحزّ في النفس بل يغرقها أسى وحرناً ان نجد تشريعاتنا الوطنية ولاسيماً التشريع المدني قد تخلفت كثيراً عن مواكبة التطور وتلبية الحاجات والضرورات الاجتماعية المستجدة في محاور أو مظاهر عديدة لعل اظهرها تلك المحاور التي تتعلق بالتطور العلمي والتكنولوجي وثورة المعلومات والاتصالات ومنها ذلك الجانب المتعلق بالمسؤولية المدنية الناشئة عن التجارب الطبية , فالمشعر العراقي قد سكت عن هذا الامر ونظائره مكتفياً بالقواعد العامة في متن قانونه المدني , الامر الذي حملنا على بحث الموضوع في اطار من النماذج بين محورين هما - محور بحث الفكر القانوني المعاصر ومحور القواعد العامة ومن ثم تطويع هذه الاخيرة لتطبيق ما يمكن تطبيقه منها على هذا النوع من المسؤولية ولكن في ضوء الاستثارة بالمحور الأول .

ومع هذا فان الامانه العلمية تدعونا الى الاعتراف بان ثمة نصوصاً قانونية وطنية قد المحت بصورة مباشرة أو غير مباشرة الى موضوع بحثنا هذا أو مسته مساً خفيفاً خاطفاً , فكانت جزئية متسرة أو ضعيفة المحتوى والمعالجة وهي قد لا تخرج عن تلك التعليمات الصادرة من نقابه الاطباء العراقية وعن نص في الاعلان العراقي لحقوق الانسان الصادر عن وزارة حقوق الانسان عام ٢٠٠٤ لم يحتل مكانته المطلوبة أو يرى نور التطبيق بعد , وهذا بمجمله هو ما دعانا الى اختيار " المسؤولية المدنية الناشئة عن التجارب الطبية " موضوعاً لرسالتنا فضلاً عن هدف سام آخر يتمثل في ابراز هذا الموضوع ووضعه على السطح , وفي وضع لبنات أولى لتأسيس قواعد قانونية تعالج الموضوع من أكثر جوانبه أهميةً بما يتناسب مع التطور العلمي التكنولوجي ويواكب الفكر القانوني المعاصر .

ولعل بعض ما تتضمنه هذه اللبنات هو أجوبه عن أسئلة مطروحة عما يميز التجربة الطبية مما يختلط بها من الاعمال الاخرى وعما إذا كانت ثمة شروط تحكم تجربته الطبية

وتختلف عن شروط الاعمال الطبية الاخرى , وعمما إذا كانت المسؤولية الناشئة عقدية أم تقصيرية أم إذا كان من الممكن أن تشمل الاثنين معا , وعمما إذا كان التزام الباحث أو الطبيب التزاماً بتحقيق غاية أم ببذل عناية أم إذا كان من الممكن أن يكون احدهما في أحوال معينة ويكون الثاني في أحوال أخرى • وإذا كان الشائع أن المسؤولية تتأسس على الخطأ في هذه التجربة الطبية فهل يمكن أن تكون مسؤولية مادية قائمة على الضرر في أحوال معينة , هذا فضلا عن الوقوف على التلازم التاريخي بين المسؤولية المدنية الطبية وبين المسؤولية المدنية الناشئة عن التجربة الطبية وعن حكم هذه المسؤولية المتمثل في التعويض ومقداره وعمما إذا كان هو الطريق الوحيد لجبر الاضرار الناجمة عنها وكذلك عما إذا كان للتأمين دور عند اجراء التجارب الطبية ونحو ذلك من الاسئلة الاخرى.

ومن خلال التأمل في هذه الجوانب جميعا وفيما يتصل بها أو يضاف اليها آثرنا أن نعالج موضوع بحثنا هذا في ثلاثة فصول تخصص أولها لماهية التجارب الطبية وعلاقتها بالمسؤولية الطبية , ونكرس ثانيها لاركان المسؤولية المدنية وطبيعتها الناشئة عن التجارب الطبية • أما الفصل الثالث فنتوافر فيه على حكم هذه المسؤولية •

فإذا فرغنا من ذلك كله وصلناه بخاتمة نسجل فيها أبرز النتائج والتوصيات •